

المادة الأولى من الدستور تنص على أن السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. وهذا يعني أن القضاة يجب أن يكونوا حايدين وغير متحيزين في أحكامهم. كما يجب أن يكونوا خاضعين للقانون فقط. وهذا هو المبدأ الأساسي للديمقراطية. في مصر، كانت السلطة القضائية تواجه تحديات كبيرة منذ ثورة 25 يناير. فقد تم عزل القضاة المستقلين واستبدالهم بأشخاص مقربين من السلطة التنفيذية. هذا الوضع يهدد استقلالية القضاء ويضعف سيادة القانون. يجب أن نطالب بتجديد الثقة في السلطة القضائية من خلال إصلاحات حقيقية تضمن استقلالها وحماية حقوق القضاة.



المادة الثانية من الدستور تنص على أن السلطة التنفيذية مستقلة عن السلطة التشريعية. وهذا يعني أن الرئيس والوزراء يجب أن يكونوا خاضعين للقانون فقط. في مصر، كانت السلطة التنفيذية تواجه تحديات كبيرة منذ ثورة 25 يناير. فقد تم عزل الرئيس المنتخب واستبدالهم بأشخاص مقربين من السلطة التنفيذية. هذا الوضع يهدد استقلالية السلطة التنفيذية ويضعف سيادة القانون. يجب أن نطالب بتجديد الثقة في السلطة التنفيذية من خلال إصلاحات حقيقية تضمن استقلالها وحماية حقوق المسؤولين.

المادة الثالثة من الدستور تنص على أن السلطة التشريعية مستقلة عن السلطة التنفيذية والسلطة القضائية. وهذا يعني أن البرلمان يجب أن يكون خاضعاً للقانون فقط. في مصر، كانت السلطة التشريعية تواجه تحديات كبيرة منذ ثورة 25 يناير. فقد تم عزل أعضاء البرلمان المنتخبين واستبدالهم بأشخاص مقربين من السلطة التنفيذية. هذا الوضع يهدد استقلالية السلطة التشريعية ويضعف سيادة القانون. يجب أن نطالب بتجديد الثقة في السلطة التشريعية من خلال إصلاحات حقيقية تضمن استقلالها وحماية حقوق الأعضاء.

المادة الرابعة من الدستور تنص على أن السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. وهذا يعني أن القضاة يجب أن يكونوا حايدين وغير متحيزين في أحكامهم. كما يجب أن يكونوا خاضعين للقانون فقط. وهذا هو المبدأ الأساسي للديمقراطية. في مصر، كانت السلطة القضائية تواجه تحديات كبيرة منذ ثورة 25 يناير. فقد تم عزل القضاة المستقلين واستبدالهم بأشخاص مقربين من السلطة التنفيذية. هذا الوضع يهدد استقلالية القضاء ويضعف سيادة القانون. يجب أن نطالب بتجديد الثقة في السلطة القضائية من خلال إصلاحات حقيقية تضمن استقلالها وحماية حقوق القضاة.

المادة الخامسة من الدستور تنص على أن السلطة التنفيذية مستقلة عن السلطة التشريعية. وهذا يعني أن الرئيس والوزراء يجب أن يكونوا خاضعين للقانون فقط. في مصر، كانت السلطة التنفيذية تواجه تحديات كبيرة منذ ثورة 25 يناير. فقد تم عزل الرئيس المنتخب واستبدالهم بأشخاص مقربين من السلطة التنفيذية. هذا الوضع يهدد استقلالية السلطة التنفيذية ويضعف سيادة القانون. يجب أن نطالب بتجديد الثقة في السلطة التنفيذية من خلال إصلاحات حقيقية تضمن استقلالها وحماية حقوق المسؤولين.

Geschrieben von: Dr. Taha-Pascha

Mittwoch, den 07. März 2012 um 22:42 Uhr - Aktualisiert Donnerstag, den 15. März 2012 um 02:01 Uhr

أنا أكتب لكم هذا البريد الإلكتروني لأخبركم أنني قد تم تعييني كعضو في
مجلس أمناء جامعة القاهرة. هذا المجلس هو المسؤول عن إدارة الجامعة
والتأكد من أنها تعمل بشكل صحيح. أنا سعيد جداً بهذا التعيين وأعتز
بخدمتكم.